الحكامة الاقتصادية والعولمة

An economic governance and globalization

د. محمد علي حمود الدياشي

أستاذ السياسة الاقتصادية والترجمة الاقتصادية والمالية – N.I.A.S - جامعة عدن

المعهد الوطني للعلوم الإدارية – جامعة عدن.

Dr. Mohammed Ali Hamoud Ali Al- dyashi

N.I.A.S, Aden university.

الملخص:

ساهمت العولمة بطابعها الاقتصادي في عملية توجيه الحكامة الاقتصادية، فالتغيرات الجديدة للنظام الاقتصادي أرخت بظلالها على مختلف الأنظمة الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل من تلك الأنظمة تحاول تكييف أوضاعها تماشياً مع المتطلبات الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة، ومن هنا تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء على كينونة العلاقة التي تربط بين العولمة وتوجهات الحكامة الاقتصادية قصد رصد جدلية تلك العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة الاقتصادية، العولمة، النظام الاقتصادي العالمي.

Abstract:

Globalization with its an economic trait has contributed in directing of the economic governance. The new changes of the economic system effected on the various economic systems in the world. Therefore, those systems try to adapt their conditions in line with the new requirements of the global economic system, which is controlled by the globalization. Hence, this article attempts to shed light on the entity of the relationship that links globalization and trends of economic governance in order to spot the dialectic of that relationship.

Key words: An economic governance, globalization, world economic system.

المقدمة:

إن نجاح الأنظمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي يعتمد أساسًا على حل مشكلاتها الاقتصادية والقدرة على تحقيق أهدافها التنموية(الأدريسي، 2004، ص28)، إذ إن تحقيق النّفـع الاقتصـادي والاجتمـاعي لأفراد المجتمـع وإمكانية الـوصول إلـى درجـة معيّنـة من الاكتفاء الذاتي والرّفـاه الاجتمـاعي الداخلي لا يتأتى إلا من خلال تبنى حكامة اقتصادية ناجعة قادرة على فتـح المجالات أمـام الاستثمارات بجميع أصنافها وتوجيـها نحو القطاعات الحيوية المختلفة التي تخدم الجانب الاقتصادي لضمان الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المادية والبشرية المتاحة (الاطرش، 2000، ص76)، وعلى هذا الأساس سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة خصوصًا تلك التي تعاني تباطؤ ملحوظًا في نموها إلى الإسراع في القيام بتّدخلات اقتصادية لإصلاح الاختلالات لغرض النهوض بمنظوماتها التنموية وتهيئة البيئة الملائمة للاستقطاب الاستثماري بكافة أنماطه بالمستوى الذي يضمن نجاح تنمية متوازنة قادرة على المنافسة والصمود أمام مختلف التحديات التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد المصبوغ بطابع العولمة (الشطي، 2004، ص67).

لقد أثبتت تجارب الأنظمة على مر العصور أن تبني منظومة سليمة للحكامة عمومًا والحكامة الاقتصادية خصوصًا يساهم إلى حدٍ كبير في تطور نوعية المشروعات التنموية ويفسح المجال أمام دخول وتنافس رؤوس الأموال المحلية والخارجية في الحصول على امتيازات استثمارية داخل تلك الأنظمة ، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نهضة اجتماعية ومشروعات اقتصادية متنوعة ناهيك عن مزايا أخرى تساعد تلك الأنظمة على الرقي والتطور ولعّل من أبرزها على الإطلاق نقل وسائل التكنولوجيا الحديثة وكذا تبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية...الخ (القرشي، 2009، ص34).

من جهة أخرى، ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة في ظل العولمة والانفتاح والتحرر الاقتصادي على تعزيز مكانة النظام الرأسمالي وفتحت المجال للمنافسة في خلق كيانات اقتصادية عملاقة (النحال، ٢٠٠٧، ص٤٥)، الأمر الذي جعل العديد من الأنظمة الاقتصادية تعيد حساباتها للبحث عن آليات مقاربة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية تتوافق مع تلك التحولات (اليعقوبي، ٢٠١٣، ص٨٩) وذلك من خلال إتباع أساليب تقوم على الترشيد الاقتصادي

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الإدارة الحكومية في إعادة تقويم دور القطاع الخاص (جفري، ٢٠١٠، ص٦٨)، إذ يمكن أن يلعب هذا القطاع دورًا كبيرًا كشريك في الإدارة، بيد أن ذلك يكون رهن المسئولية الاجتماعية الملقاة على كاهله، حيث من الممكن أن يواجه هذا القطاع بعض الإكراهات التي تحد من قدرته على القيام بدوره كشريك فاعل خصوصًا في الدول النامية التي لازالت بعضها يعاني نوعًا من الطبيعة الاحتكارية للقطاع الحكومي وطابعة البيروقراطي وضعف الدور الموكل للقطاع الخاص (باهي، ٢٠٠٢، ص٧٢)، الأمر الذي يترتب عنه العديد من المشاكل على النظام التدبيري لهذا القطاع فينعكس ذلك بصورة مباشرة على دوره كأداة محركة للعجلة الاقتصادية التنموية (بدر، ١٩٩٤، ص–٢٨ ٢٩).

إن تأثير العولمة في تحديد مسار الحكامة الاقتصادية القادرة على رفع وتيرة المشروعات التنموية بات أمر لا يختلف فيه أثنين، كون تحقيق تنمية مجتمعية ناجعة تلبي طموحات المواطنين لابد أن تستند إلى المبادئ الأساسية للحكامة القائمة على الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز سيادة دولة القانون تحت مظلة اللامركزية وتقريب وجهات النظر بين صناع القرار والمواطنين وكذا تحقيق الاندماج السياسي والاعتراف بالاختلاف ومحاربة الفساد والسعي لتجاوز أزمة التدبير الحكومي الناتجة عن ازدياد النفقات العمومية وتفاقم العجز المالي واستفحال المديونية الخارجية والتضخم المالي وتدني مستوى العيش (حركات، 2006، ص124)، بمعنى آخر العمل الجاد على تبني إصلاحات جذرية اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية لكل مكونات الدولة المساهمة في الحكم، وبذلك باتت التنمية الشاملة في العصر الحديث رهان معطياتها في الواقع العملي والذي يتحدد من خلال مدى تماشي تلك المعطيات مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة والذي يتيح بل يفرض التنافس بين مختلف الاقتصاديات ويجعل من العالم سوق حرة تمكن المستهلك من المفاضلة بين مختلف البدائل السلعية المتاحة لديه في آن واحد.

أ) إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

أضحت الحكامة الاقتصادية المعول الأكثر أهمية للخروج من وضع الهشاشة الذي تعيشه العديد من الأنظمة الاقتصادية المتطلعة إلى نهضة تنموية شاملة، وبلا شك، فإنَّ للعولمة علاقة بارزة في تأطير منظومة تلك الحكامة، ومن هنا تحاول هذه المقالة كشف أبعاد تلك العلاقة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الحكامة الاقتصادية وهل يمكن أنْ تتأثر بالعولمة؟
- كيف يمكن تَفْعِيل آلية مقاربة تشاركية بين عناصر الحكامة الاقتصادية بما يتناسب مع منطق العولمة الاقتصادية؟

من خلال التساؤلات السالفة الذكر يسعى هذا المقال للخروج برؤية واضحة حول طبيعة العلاقة بين الحكامة في توجهها الاقتصادي والعولمة الاقتصادية ضمن إطار رؤية اقتصادية تستشرف أبعاد تلك العلاقة.

ب) مفهوم الحكامة الاقتصادية

يتطلب تحديد الحكامة الاقتصادية تحليل المحيط الاقتصادي ومعرفة الأبعاد الأخرى التي تجعل من ذلك المحيط منظومة اشتغال وركيزة جوهرية للعملية التنموية الشاملة وهذا هو جوهر الحكامة من المنظور الاقتصادي (الدياشي، 2018، ص31)، بيد أن المفهوم الحديث للحكامة في إطارها الاقتصادي باتت تتجاذبه العديد من المتغيرات لعّل من أبرزها على الإطلاق تفشي ظاهرة العولمة والاقتصاد الحر الذي فرضه النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي وبذلك أصبح مفهومها قرين التغيرات الاقتصادية العالمية ونتاج لعملية التطور في ذلك النظام، وعلى هذا الأساس فأن تأثير متغيرات النظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة الذي ألقى بتبعاته على الحكامة في توجهها الاقتصادي أكسبها أبعاد أكثر شمولية الأمر الذي أثر على طبيعة البيئة الاستثمارية وقدرتها على جذب الأنشطة الاستثمارية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة (غربي، 2004، ص45).

لقد باتت الحكامةLa gouvernance في الشأن الاقتصادي ضرورة حتمية تفرض نفسها على الدول المتقدمة والنامية على الحد السواء، بيد أن الاهتمام بها تشتد وتيرته في الدول النامية نظرًا للأوضاع المزرية التي تعشيها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الحقوقية، وكذا تفشي مجموعة من الأزمات المتمثلة في انتشار الفساد بشتى أصنافه والتضخم والبطالة والفقر...الخ، الأمر الذي جعل من الحكامة في الجانب الاقتصادي مطلبًا حتميًا للخروج من هذا الوضع وتجلى ذلك من خلال تبني مجموعة من التّدخلات المباشرة والغير مباشرة للتغلب على الإكراهات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي (لحرش، 2013، ص232).

بناء على المعطيات سالفة الذكر، انحصر مفهوم الحكامة الاقتصادية ليعنى به مجموعة التّدخلات الاقتصادية التي تتأتى استجابة لحاجة اقتصادية أو لمعالجة الاختلالات المؤثرة على

بنية النظام الاقتصادي من أجل تحقيق نمو وانتعاش وديناميكية لذلك النظام على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وعلى هذا الأساس قد تطرح الحكامة في بعدها الاقتصادي إشكالية أساسية تتلخص في واقع ودور وحدود التّدخل الاقتصادي للدولة خصوصًا وأن هذه الأخيرة واكبت التوجه المذهبي الكلاسيكي بين كلا النظريتين الشيوعية والرأسمالية الليبرالية، كما أن دور الدولة في العصر الحديث تغيرت أنماطه تبعًا للواقع الاقتصادي العالمي الذي فرضته العولمة الاقتصادية كواقع لا مناص منه بالنسبة لجميع الأنظمة الاقتصادي العالمية والتي كان لها تأثير واضح المعالم على دور الدولة الاقتصادية الحديثة، الأمر الذي أنعكس على نموذج الحكامة في هذا الجانب، ومن هنا يمكن اعتبار الحكامة الاقتصادي بكونها نوعًا من التّدخلات اللازمة لاصطلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي قصد مواكبة الاقتصاديات العالمية بالمستوى الذي يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجيات المواطن من السلع والخدمات مع الحرص المطلق لإيجاد نظام اقتصادي متكامل ومتماسك قادر على مواجهة كافة التحديات التنموية قصد تحقيق الرفاه الاقتصادي لمختلف فئات المجتمع.

ب) تكامل الحكامة الاقتصادية والتنمية

كان لتطور مفهوم التنمية أثرًا بارزًا في ظهور الحكامة عمومًا والحكامة الاقتصادية خصوصًا، حيث بدأت العديد من الأنظمة الاقتصادية الحديثة تتبني تنمية إنسانية شاملة تستند إلى الرأسمال الاجتماعي فقد تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيًا تحسين حياة الفرد العامل فحسب بل يتطلب عملية تكامل مدروسة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئة بالمستوى الذي يكفل الموازنة بين تلك الأبعاد بالمستوى الذي يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ويساعد في تكاملها لتحقيق نجاعة تنموية شاملة (مصطفى، 2005، ص88).

أن جوهر العملية التنموية في أي نظام اقتصادي هو السعي إلى تنمية قدراته واستغلال الفرص المتاحة بالمستوى الذي يكفل تحقيق عدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، بيد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقيه إلا من خلال تبني نوعًا من الحكامة الناجعة القائمة على المشاركة عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية المختلفة وضمان تعددها وتنافسها وكذا أيضًا ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني فالعملية التنموية السليمة لا يكتمل توفرها إلا بوجود استقرار اقتصادي ضمن إطار سياسي متزن ونطاق ديمقراطي قائمًا على التعددية وقادرًا على

تنظيم النشاطات الاقتصادية وتنمية الموارد بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون اجتماعيًا (سامح، 2010، ص57 (وبذلك تستطيع عجلة التنمية السير قدمًا في طريق الرخاء كون التنمية منظومة مجتمعية تتطلب نوعًا من الحكامة الاقتصادية القادرة على وضع خطط تنموية وتنفيذها عبر تهيئة كادر بشري قادر على استثمار الموارد الطبيعة وتطويرها (ثابت، 1992، ص123).

أن الواقع الاقتصادي لا يمثل سوى انعكاس مباشر للوضع السياسي في معظم حالته، فالتناحر السياسي وما ينتج عنه من شلل للإدارات والمؤسسات المختلفة كلها عناصر مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي تنعكس بصورة أساسية على المالية العامة وتودي إلى فوضى في الأنفاق العام والجباية وعجز في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، الأمر الذي ينعكس على مستوى الأمن الاقتصادي ويلقى بتبعاته المختلفة على القطاعات الحيوية كالاستثمارات والسياحة وغيرها... (رضا، 1986، ص22 (وهذا ما نلحظه جليًا في الأنظمة الاقتصادية النامية التي لازال واقعها التنموي ينقصه عددًا من الإصلاحات في المحيط السياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي كون التنمية الشاملة تفضي دومًا إلى موازنة مستديمة بين الأولويات في تلك القطاعات الحيوية على اعتبارها أبعاد عامة لمنظومة الحكامة الناجعة التي تحكمها عددًا من المعايير المرجعية لا تخرج مطلقًا عن تلك الأبعاد وبذلك تكتسب الحكامة معاير ومؤشرات بناء على مدى التقدم والنمو الذي تحرزه الأنظمة الاقتصادية المختلفة في تلك القطاعات الحيوية الهامة؛ لهذا السبب لا يمكن اعتبار وجود معايير للحكامة يمكن وصفها بالمعايير المثالية الثابتة والمطلقة بمعنى آخر إن المؤشرات المرجعية التي تستند عليها معايير الحكامة وتمنحها طابعها العام لا يمكن حصرها منهجيًا نظرًا للتوجهات الاقتصادية العالمية التي يحكمها عددًا من المتغيرات منها على سبيل المثال لا الحصر: العولمة وكذا أيضًا صراع المنافسة على الموارد والأسواق ناهيك على التفاصيل الدقيقة المتغيرة التي تنشأ في الأنظمة المختلفة نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط بالجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والبيئة والثقافية...الخ

ج) الحكامة الاقتصادية ومنطق العولمة

شهد عقد السبعينات من القرن العشرين تحولات عديدة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فواكب ذلك ظهور مصطلح عالمي رافق تلك التحولات أطلق عليه أسم العولمة، حيث اشتدت وتيرة انتشاره وبدأت ملامحه بالوضوح في عقد التسعينات من نفس القرن ولعّل بروز هذا المصطلح على أرض الواقع كان نتيجة حتمية للتغيرات الجذرية على مستوى معادلات القوى

العالمية الذي تمثل في اختفاء أكبر معسكر سياسي أيديولوجي اقتصادي في العالم وهو الإتحاد السوفيتي صاحبه تربع الولايات المتحدة هرم المنظومة الدولية وقد تزامن ذلك مع تغيرات سياسية في العديد من الأنظمة السياسية على مستوى العالم إضافة إلى ظهور ثورة علمية هائلة في نظم المعلومات والاتصالات وتبادل المعلومات حتى بات العالم قرية صغيرة عندها ظهر مفهوم العولمة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الذي يربط كل من كان على ظهر الكرة الأرضية دولًا كانت أو تنظيمات إقليمية أو شركات أم أفراد أو جماعات (سايح، 2013، ص225).

تعتبر العولمة مفهوم مراوغ متعدد الدلالات ومختلف المعاني يتضمن أبعاد مختلفة علمية وأيدلوجية وذلك راجع أساسًا إلى طبيعة الاختلاف العقائدي والأيدلوجي لدى المهتمين بها في الحقول المعرفية المختلفة، بيد أن منظور العولمة في بعدها اقتصادي يتلخص بمجموعة المراحل التي تُمّكن من توزيع السلع والخدمات في أسواق عالمية منظمة طبقًا لمعايير عالمية تتبناها أطراف دولية ذات مرجعية منفتحة على المحيط العالمي وتخضع لإستراتجية صعبة التحديد في مجالها القانوني والاقتصادي والتكنولوجي بحكم تعدد وترابط عناصرها في مختلف العمليات الإنتاجية قبل الإنتاج وبعده، من هذا المنطلق فإن العولمة ببعدها الاقتصادي ليست سوى عملية اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال لرؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة.

إن المضمون الاقتصادي للعولمة لا يتعدى كونه سوى عملية تسهيل انتقال وتبادل القوى العاملة والمعلومات والسلع والخدمات والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية والعمل على اندماج الأسواق في حقل التجارة والاستثمارات المباشرة ونتيجة لذلك تعد العولمة في الجانب الاقتصادي الواقع الأكثر حضورًا واكتمالًا مقارنة مع الجوانب الأخرى التي تأتي كصورة متممة لهذا الجانب أو مجرد بعد من أبعاده حيث يمكن ملاحظة المظاهر الاقتصادية للعولمة بصورة جلية في نمطها الاقتصادي والمتمثلة في تغير شكل وطبيعة التنمية التي كانت تعتمد على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي، بيد أنها تحولت إلى تنمية تعتمد أساسًا على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات؛ لهذا السبب اشتدت وتيرة التجارة الدولية في السلع والخدمات، كما تزايدت التدفقات الاستثمارية المباشرة وتنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال بين مختلف الأنظمة الاقتصادية (كريم، 2004، ص134).

لا شك أن الحديث عن الحكامة الاقتصادية بمعزل عن العولمة يتنافى مع واقعها المتعارف عليه باعتبارها نتيجة حتمية لمختلف تأثيرات التحولات الاقتصادية العالمية التي فرضها واقع العولمة عليها، الأمر الذي جعل منها شرطًا واجب التنفيذ للعديد من الأنظمة الاقتصادية خصوصًا النامية منها كي تستطيع مواجهة التحديات التي ترتبط بوضعها العام وبشروط أمكانية التأهيل والمنافسة العالمية التي يفرضها عليها منطق التنمية الاقتصادية الذاتية لمثل تلك الأنظمة، وعليه لا يمكن إغفال دور القطاعات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني كفاعلين استراتجيين في الوجود الاقتصادي، وعلى هذا الأساس من الضرورة بمكان البحث عن آليات فاعلة للتعاون المشترك بين الدولة وتلك الأطراف بما يتلاءم مع منطق العولمة الاقتصادية العالمية القاضي بضرورة مراجعة وظائف الدولة عل نحو إيجابي وتفعيل أدوارها التنموية على كافة المستويات خصوًصا الاقتصادية منها، بيد أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال توفير مناخ ملائم للمبادرة تسوده الحرية والإبداع شريطة إصلاح العديد من المنظومات التي تشكل أسس فاعلة في عملية التنمية كمنظومتي التعليم والصحة وكذلك العمل على خلق كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على إرفاد السوق المحلية بالعديد من الكوادر الفنية الماهرة وكذا أيضًا تطبيق سياسات صارمة في الميدان الاقتصادي والنقدي والتجاري تتلاءم مع سياسات المنظمات الدولية في الشأن التجاري ومن الضرورة أيضًا أن تعمل الدولة على إرساء المناخ الملائم للأمن والقضاء الاقتصادي ومحاربة الرشوة والفساد، وكذا أيضًا العمل بحزم على إرساء بيئة جذب استثماري محلي وخارجي باعتبارها عنصرًا فاعلًا يقاس من خلاله مدى مجهود الدول في عملية الإصلاح وربح رهانات التنمية الاقتصادية وشرطًا تنافسيًا مع غيرها، الأمر الذي يمنحها أولوية القيادة حال تمتعها بكيان اقتصادي تنموي ناجع (سبيلا، 2000، ص234 – 236).

إن تبنى الدولة لمنظومة إصلاح تنموية شاملة هي جوهر الحكامة الاقتصادية، بيد أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال تصحيح كافة السياسات الاقتصادية والمالية وتحديث مرجعية الدولة بالمستوى الذي يجعل منها نظام فاعل ومؤثر في المجال الاقتصادي يعمل على تنظيم وتوجيه كافة النشاطات النقدية والتجارية والصناعية، كما يساهم في تحفيز الجانب الاستثماري المحلي والخارجي باعتباره شرطًا أساسيًا في النهوض بعملية التنمية فكل هذه المعطيات تجعل من الدولة تتماشى مع منطق الليبرالية الجديدة التي تعترف بأولوية مبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق والتي لا تقلل من دور وفاعلية القطاع الخاص والمبادرة الحرة في المجال الاقتصادي وبذلك فإن الحكامة الاقتصادية تجعل من الدولة كيان اقتصادي فاعل إلى جانب كونها كيان سياسي له

حضوره واستراتجياته التدبيرية في أكثر من مجال، وعلى هذا الأساس فإن ملامح الحكامة الاقتصادية بطابعها العام لا تخرج عن إطار المفاهيم الكلية للسياسية الاقتصادية بكافة توجهاتها لكنها مع ذلك أيضًا تستند على طابع المشاركة التنموية المتوازنة للقطاعين العام والخاص وكذا منظمات المجتمع المدني، كما تستند أيضًا إلى المبادئ الكلية المتعارف عليها للحكامة بمفهومها الواسع والقائم على مبدأ احترام سيادة القانون وكذا عنصري المسئولية والفاعلية ومن الضرورة بمكان اتصافها بالقدرة على التقييم والرؤية الإستراتجية، إذ أن جميع هذه العناصر تتبلور جمعيها وتشكل مظاهر الحكامة بطابعها العمومي والاقتصادي والذي تعمل على توجيه مساراتها العولمة الاقتصادية الحديثة (غانم، 2006، ص89).

من جهة أخرى، يرى بعض المنظرين أن العولمة تُشكل نوعًا من أنواع الهيمنة تتلخص في نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي والهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك أي أنها شكل من أشكال النقل لسلطات الدولة لصالح قوى خاصة ذات مصالح عالمية تدخل في صراعات مختلفة مع ضرورة تنمية مستدامة موزعة بعدالة ومقررة ديمقراطيًا ومقبولة بيئًا، في حين يراها آخرون نظام من العلاقات المتشابكة نابعة عن نضج فكري تطور مع الزمن مع أنها في الأساس صيرورة رأسمالية تاريخية تحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية مما أدى في نهاية الأمر إلى إخضاع العالم كله لصالح النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية المركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

لقد حولت العولمة العالم المترامي الأطراف إلى حيز ضيق الأفق تتجاذبه القوى المهيمنة اقتصاديًا وتكنولوجيًا ولعّل الجانب الاقتصادي هو الأكثر حضورًا في أفاق العولمة فهي تحاول ربط هذا الجانب بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يشهد اندماجًا منقطع النظير في أسواق العالم المختلفة ويتجلى ذلك من خلال حرية التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة، الأمر الذي ينعكس بالانحسار على سيادة بعض الدول؛ لهذا السبب توصف العولمة بكونها نتيجة طبيعة للتطور الهائل في مفهوم الرأسمالية الصناعية في العالم بمعنى أنها الحدث الاقتصادي الجديد الذي يميز العصر الحاضر وهذا هو نفس المفهوم الذي تطلقه المنظمات الدولية عليها كصندوق النقد الدولي الذي يصفها بكونها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم

والذي يحتمه زيادة حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في مفهومها الحديث الذي لا يمكن نكرانه في كل الأحوال.

إن الجانب الاقتصادي في أطار العولمة بمضمونها العام يبقى الحيز الأكثر أهمية وهو ما جعل للحكامة بمفهومها الاقتصادي أبعاد أكثر رحابة على الصعيدين المحلي والدولي فالعولمة ليست سوى إجراء من طرف النظام الاقتصادي العالمي يهدف إلى إخضاع العالم برمته إلى سوق واحدة تشجع مجال المنافسة وتتيح للمستهلك إمكانية المفاضلة بين البدائل في السلع والخدمات، كما أنها تعبر بوضوح على نمو لا مثيل له في القطاع الخاص وتّدخل أقل للدولة في الميدان الاقتصادي، بيد أن ذلك لا يعني تقليص دو الدولة بقدر ما يعني مراجعة هذا الدور، إذ أن التحرير الاقتصادي الذي فرضته العولمة فرض على الدولة مهامًا أكثر أهمية على صعيد إصلاح البنيات المؤسساتية الاقتصادية والقانونية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للاستقطاب الاستثماري الخاص للقيام بعملية التنمية الاقتصادية المنشودة (غربي، 2004، ص156).

بناء على ما سبق، نستطيع إدراك إن العولمة بطابعها الاقتصادي الحديث فرضت على الأنظمة الاقتصادية في العالم متطلبات جديدة لبناء هياكلها وفقًا لمعايير الحكامة الاقتصادية الدولية، وعليه فإن تحقيق تلك المتطلبات يستلزم بالضرورة إتباع إستراتجيات فاعلة تعمل على محاربة الفساد واستغلال الموارد (عبد السلام، 1995، ص200)، ومن هنا باتت الحكامة الاقتصادية في إطار العولمة واقع موضوعي وسيرورة عمل متكاملة وليست خيارًا تستطيع أن تنأى عنه بعض الأنظمة الاقتصادية بحيث تتمكن من فك ارتباطها بالنظام الاقتصاد العالمي الجديد والعيش بمعزل عن العالم كون ذلك مهمة مستحلة؛ لهذا السبب اتبعت الأنظمة الاقتصادية عمومًا نهجًا تصحيحيًا يقوم على تعزيز مساراتها الاقتصادية بالمستوى الذي يكفل لها القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه ظاهرة الانفتاح وثورة المعلومات وانسياب التدفقات المالية وكذا الاستثمارات القائمة على أساس من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

الخاتمة:

لقد ساهمت العولمة في وضع أطر جديدة خصوصاً في المجال الاقتصادي، الأمر الذي أنعكس بصورة متسارعة على العناصر المنظمة للحكامة الاقتصادية ومازالت تلك العناصر تتشرب كل يوم بمستويات تأطيرية نظراً لان النظام الاقتصادي قابل للتأثر بالعوامل المجتمعية وهو ما لاحظناه جلياً تأثر النظام الاقتصادي العالمي بجائحة كورونا عام2020 التي ألقت بتبعاتها وحمولتها على مختلف الأنظمة الاقتصادية في العالم والتي مازالت الأنظمة الاقتصادية قاطبة متأثرة بتداعياتها إلى اليوم، فهذا إن دل على شيء وإنما يدل على دينامية هذا النظام وتأثره بالعوامل داخلية كانت أو محيطة والتي تعكس أثارها على طبيعة الحكامة في هذا الجانب.

النتائج العامة:

- إنَّ التحوُّلات في النظام الاقتصاد العالمي المصبوغ بطابع العولمة فرضت على الدول تعديل دورها الاقتصادي وذلك من خلال إلزامها تبني نوعًا من الحكامة الاقتصادية يتماشى مع توجهات العولمة الاقتصادية.
- تبيَّن نتائج هذه الدراسة إمكانية ترشيد منظومة الحكامة الاقتصادية وجعلها ملائمة مع منطق العولمة الاقتصادية، إلى جانب إمكانية إضفاء طابعها الخاص من خلال تطبيق سياسيات اقتصادية تلبي المتطلبات التنموية.
- تكشف نتائج هذه الدراسة أنَّ بعض الأنظمة الاقتصادية قد تتأثر بالتبعية المطلقة لمنطق العولمة الاقتصادية وتدخل في متاهة، نظراً لافتقارها للمقومات كالتخطيط الاستراتيجي والشفافية وتنظيم آليات الاشتغال الفاعلة والرقابة التقويمية وغيرها...

التوصيات المقترحة

بناء على ما سبق، تخلص هذه المقالة للخروج بجملة من التوصيات المقترحة بغية تأطير منظومة ناجعة للحكامة الاقتصادية تستطيع أن تتماشى مع منطق العولمة الاقتصادية العالمية، إلى جانب إضفاء طابعها الخاص في كل نظام اقتصادي معين وفقاً لمقدراته وظروفه بحيث لا يقع في فخ تبعات العولمة الاقتصادية ويرتهن كلياً لمتطلباتها ويدخل في نطاق دائرة المديونية مما يضطره إلى تنفيذ أجندات خارجية هو في غنى عنها ولا ندعي أن تلك التوصيات صالحة جميعها لكل

الأنظمة، ولكن يمكن اعتبارها حجر زاوية يمكن من خلالها استشراف مقترحات أخرى تناسب كل نظام اقتصادي حسب إمكانياته وذلك كالآتي:

1. تَفْعِيل دور الحكامة الاقتصادية وجعلها أداة فاعلة للنهوض بالعملية التنموية، وذلك من خلال منح المزيد من الدراسة والاهتمام لمختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها التوجيه الصحيح.

2. ضرورة استناد الحكامة الاقتصادية إلى المعايير المرجعية للحكامة الجيدة القائمة على أسس المشاركة، دولة القانون، الشفافية، اللامركَزية، المسؤولية، الفعالية، التقييم، الرؤية الإستراتجية حتى تستطيع تحقيق أهدافها المنشودة في خدمة مختلف أهداف المنظومة التنموية.

3. يتوجب السعي إلى تعديل أدوار الدولة التنموية استجابة للتحوُّلات الجديدة للاقتصاد العالمي المصبوغ بطابع العولمة، وذلك من خلال تبني نوعًا ناجعًا من الحكامة ذات توجه اقتصادي استثماري بالدرجة الرئيسة.

4. تستلزم الحكامة الاقتصادية التوجه نحو عملية الضبط الهيكلي للقطاعات الاقتصادية لغرض القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتشجيع المشروعات الاستثمارية بكافة أنماطها.

5. يتوجب على الدولة تبني سياسية اقتصادية أكثر انفتاحًا كنوع من الحكامة الاقتصادية الهادفة إلى جذب الاستثمارات اللازمة لمواجهة التحديات التي فرضتها التحوُّلات الاقتصادية العالمية.

6. العمل على التطوير المستمر للمنظومة القانونية وتسخيرها لخدمة متطلبات المتطلبات الاستثمارية.

7. السعي إلى جعل القطاع الخاص شريك استراتيجي فاعل في منظومة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العمل الجاد على تحفيز هذا القطاع لحوكمة مؤسساته ومنحه الفرص الاستثمارية.

8. ينبغي العمل الجاد على توفير أسس مادية واقتصادية ملائمة لاشتغال القطاع الخاص أيضًا لغرض توطيد علاقته بالدولة وتَعزِّيز دوره كشريكًا أساسًيا في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

9. الحرص على جعل منظومة الحكامة الاقتصادية ذات أهداف تنموية صرفة وذلك من خلال تحري الشفافية المطلقة في كافة السياسيات التي تخدم التوجهات الاقتصادية نحو التنمية.

10. يتطلب توفير بيئة جذب استثمارية ناجعة تطبيق سياسيات اقتصادية محفزة للاستثمار، فضلًا عن ضرورة معالجة الاختلالات في كافة القطاعات وتوفير مناخ قضائي يكفل حقوق المستثمرين للنهوض بالاقتصاد.

11. العمل على تطوير القطاع الإنتاجي وتحفيزه بما يتلاءم مع التوجهات التنموية مع ضرورة منح القطاع الخاص دوره الريادي في العملية الإنتاجية من خلال حكامة اقتصادية تساهم في تحرير كافة القيود التي تعترض قطاع الإنتاج.

12. منح منظَّمَات المجتمع المدني المزيد من الاهتمام والمسئولية والثقة لغرض تطوير فاعليتها وإمكانياتها، إلى جانب العمل على توسيع نطاق مسئولياتها في خدمة المشروعات التنموية.

13. العمل على توفير آليات تكفل مشاركة حقيقية بين الدولة وأطرافها الفاعلة (القطاع الخاص ومنظَّمَات المجتمع المدني) لضمان تحقيق مختلف المتطلبات التي تحتاجها منظومة التنمية الاقتصادية الناجعة.

14. السعي إلى توجيه طاقات الدولة وإمكانياتها الاستثمارية المتاحة نحو تطوير القطاعات الحيوية الهامة فيها: كالتعليم والصحة والسلك الأمني والقضائي، وكذا مجالات البنية التحتية والبنيات الجاهزة وغيرها من الخدمات الحديثة: كالاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل.

15. استغلال وسائل الإنتاج المتاحة والعمل على تطويرها بما يتناسب مع المتطلبات التنموية، بالإضافة إلى إلزام القطاعات العامة والمختلطة والخاصة بتوفير قواعد بيانات وإحصائيات تخدم منظومة الاستثمار وذلك من خلال العمل على أتمتة تلك القطاعات وتقديم الدعم اللوجستي لها لغرض حثها على تطوير الكادر البشري لضمان الجودة في خدماتها.

16. خلق التناغم والتنسيق بين جميع الجهات التي تقوم على خدمة المشروعات التنموية المختلفة.

17. السعي إلى معالجة كافة الاختلالات الإدارية التي تحد من تدفُّق انسياب المشروعات التنموية وذلك من خلال العمل على عصرنة النُظُم الإدارية وتبسيط المساطر والإجراءات فيها.

18. العمل على تَفْعِيل آلية اشتغال فاعلة في منظومة السياسية الاقتصادية تعتمد على مقومات التخطيط الاستراتيجي وكذا التنظيم والرقابة التقويمية لغرض الحد من الاستهلاك الترفيهي والتبذير للأموال العامة والاهتمام بمشروع الاستثمار ورفع سقف الحوافز الاستثمارية المختلفة.

19. السعي دومًا إلى خلق مساحات من الانسجام بين مختلف العناصر التركيبية للبيئة الاستثمارية من خلال توفير منظومة للحكامة ذات توجه اقتصادي بكل أبعاده نحو مشروع الاستثمار.

20. توجيه كافة المعاملات الاستثمارية نحو الشباك الواحد والقضاء على البيروقراطية الإدارية وتَفْعِيل الرقابة والتقيد باللوائح والقوانين المنظِّمَة للأنشطة التجارية والصناعية والاستثمارية والتنسيق بين الجهات المؤثرة على سيرورة المشروعات الاستثمارية ورفع فاعلية وكفاءة الجهاز القضائي والتوجه نحو صيرفة متكاملة الخدمات محوكمة المؤسسات، إلى جانب العمل على تطوير الكادر البشري فنيًا وعلميًا كي يكون قادرًا على تلبية متطلبات السوق الاستثمارية، بالإضافة إلى السعي إلى توجيه النِظام الاقتصادي نحو مشروع الاستثمار، كونه المحرك الأساسي القادر على النهوض الاقتصادي التنموي في كل نظام اقتصادي.

المراجع:

- الدياشي، محمد علي حمود، الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي - الأغواط. الجزائر، سبتمبر، 2018.

- الإدريسي، آمحمد، الأركان الأساسية للتدبير، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس – أكدال: المملكة المغربية، ٢٠٠٤م.

- الأطرش، محمد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ٢٠٠٠م.

- الشطي، إسماعيل، وآخرون، الفساد والحكم والصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ٢٠٠٤.

- القريشي، عبد الواحد، القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب: الدار البيضاء،٢٠٠٩م.

- النحال، المصطفى، الحكامة المحلية بين النظرية وإكراهات الواقع، رسالة ماجستير كلية الحقوق: المحمدية، ٢٠٠٧م.

- اليعقوبي، محمد، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة، عدد٩، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: الرباط ٢٠١٣م.

- باهي، محمد، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، ٢٠٠٢م.

- بدر، حامد أحمد رمضان، إدارة المنظمات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت،١٩٩٤م.

- ثابت، أحمد، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وآفاق عائمة، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٥٥، يناير ١٩٩٢م.

- جعفري، سعيد، الحكامة وأخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)،الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب–الممر المملوكي في الاحباس: الدار البيضاء،٢٠١٠م.

- حركات، محمد، الحكامة الشاملة والتنمية البشرية، الكلية متعددة التخصصات: آسفي– المملكة المغربية، أطار الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي ٢٠٠٦م.

- رضا، عبد العال، تنظيم المجتمع اتجاهات ومجالات، نون للدعاية والإعلان والنشر: القاهرة، ١٩٨٦م.

- سامح، عبد المطلب عامر، إدارة السلوك الإنساني في المنظمات الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠١٠م.

- سايح، بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ٢٠١٢–٢٠١٣م.

- سبيلا، محمد، معالم دولة القانون والحق، مجلة الإتحاد الاشتراكي، عدد ٦٢٤٣، ٢٠٠٠م.

- عبد السلام، عبد العظيم، القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت ١٩٩٥م.

- غانم، غالب، مدخل إلى حكم القانون، ندوة حكم القانون: المركز العربي لتطوير حكم القانون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦م.

- غربي، محمد، العولمة وأثرها على التكامل العربي، ابن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر: بيروت، ٢٠٠٤م.

- كريم، حسن، الحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٢، ٢٠٠٤م.

- لحرش، كريم، الحكامة الجيدة بالمغرب، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس: الرباط، ٢٠١٣م.

- مصطفى، أحمد سيد، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة لسلوك الناس في العمل، دار المؤلف: القاهرة، ٢٠٠٥م.